محليات

هل العجز أو لا مبالاة الأطباء أودى بحياة طفلة في مشفى صلخد؟

السويداء-عبير صيموعة

لم تعلم الطفلة شهد الشعشاع أن دخولها الهيئة العامة لمشفى صلخد بخطوات مسرعة أن خطواتها تلك ستكون الأخيرة في حياتها القصيرة بعد أن تعرضت لنوبة من ضيق التنفس على أثر التهاب اللوزات الشديد الأمر الذي منعها من القدرة على التنفس بشكل طبيعي وتبدأ رحلة شهد ذات الـ١٢ عاما عند دخولها المشفى بعد رحلة مرض تجاوزت الثلاثين يوما بدأتها مع إصابتها بالتهاب الكبد (أ) وخضوعها للعلاج فترة محددة أثبتت الفحوصات المخبرية تراجع إصابتها بالمرض إلى حد يمكن أن نقول شبه استشفائي إلا أن نوبة ضيق التنفس الأخيرة التي أصابتها دفعت والديها إلى إدخالها مشفى صلخد لمساعدتها على التقاط أنفاسها والتي حال التهاب اللوزات الشديد من وصول الأوكسجين المطلوب إلى صدرها الصغير ويؤكد والد الطفلة راجح الشعشاع أن الطبيب المناوب في المشفى تناول حالتها بنوع من الاستخفاف معللا عدم قبولها بأن حالتها لا تستدعي دخول المشفى واكتفى أمام إلحاح الأهل على إعطائها جلسة رذاذ لتصاب بعدها باختناق شديد ومن ثم أدى إلى توقف قلبها ونقلها إلى العناية المشددة وتعريضها لصدمات على الكهرباء ليتم بعد ساعات قليلة إعلان وفاتها ويؤكد والدها أن تقصيرا طبيا لحق بصغيرته أمام لامبالاة الطبيب المناوب في حين قامت إحدى الممرضات بإدخالها المشفى على مسؤوليتها الخاصة بعد أن رأت سوء حالتها الصحية وأمام عجز والدها عن مساعدتها قام باستدعاء الطبيب أمجد. ح المتعاقد مع المشفى والمتابع لحالتها الصحية منذ البداية إلا أن الطبيب المذكور لم يستطع تقديم العون للطفلة التي كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة مع عجز الكادر الطبي الموجود على مساعدتها.

الطبيب (امجد. ح) اكتفى بالإشارة إلى أن الطفلة كانت في حالة صحية غير مستقرة ويتنافى هذا التصريح مع التحاليل المخبرية للطفلة قبل وفاتها بيومين والتي تؤكد تراجع إصابتها بداء الكبد فضلاً عن أن الطفلة كانت في قسم الأطفال في المشفى قبل ٤٨ ساعة من وفاتها وتحت إشرافه هو حصرا ليبقى سؤال الأهل ما السبب الذي أدى إلى اختناق طفلتهم رغم جلسات الرذاذ التي تم تقديمها لها وأين الدور الإنساني والطبي للطبيب المناوب الذي من المفترض به (على حد قول والدها) القيام بأي إجراء إسعافي لمساعدتها ولو بعمل جراحي بفتح قسطرة في العنق لتأمين الأوكسجين من الوصول إلى صدرها في حال تعذر جهاز الرذاذ عن ذلك متسائلا إن كان هناك فيروس معين أصاب شهد فلماذا لم يفطن له الأطباء خلال وجودها في قسم الأطفال خلال الأيام السابقة لوفاتها متهما الكادر الطبي المناوب والقائم على العمل بالتقصير والإهمال.

بدوره مدير المشفى الدكتور عماد الجبرائيل أكد مراجعته لإضبارة الطفلة موضحا عدم وجود أي تقصير من الكادر الطبي وأن المريضة وصلت إلى المشفى في المراحل النهائية بعد معاناة شهر كامل من المرض حيث اجتمع التهاب الكبد مع خراج بالبلعوم مع ضخامة العقد البلغمية بالعنق وهذا ما جعل فريق الأطباء الذين وقفوا على حالة الطفلة أن يشكوا بمرض اسمه وحيدات النوى وهو احد أمراض الدم الفيروسية ولكن الساعات القليلة من حياة الطفلة لم تسمح بالمتابعة أو الدراسة؟؟

وأمام هذا الرد تساءل والد الطفلة أين الحلقة المفقودة في حالة ابنته ولماذا لم يفطن الطبيب المتابع لحالتها بإجراء تحاليل إضافية للوقوف على حالتها الحقيقية وخاصة أنها كانت تراجع المشفى وقد كانت في قسم الأطفال فيها قبيل وفاتها بيومين مؤكدا أن عدم التشخيص الصحيح ولامبالاة بعض الأطباء أدى إلى خسارته طفلته رغم إيمانه بالقضاء والقدر.

العدل تعد مشروع قانون يسمح للمواطنين برفع دعاوى بحق دول ومنظمات دولية

الأحمد لـ«الوطن»: رفع الدعاوى في القضاء الوطني وبعدها إلى القضاء الدولي

الانتهاء من جمع أدلة جرائم خطاب وحظلة وريف اللاذقية الشمالي

تحريك دعاوى متعلقة بسرقة المنشآت الصناعية وبضحايا الاعتداء الأميركي على دير الزور بدمشق

المصري لـ«الوطن»: يحق لكل مواطن لحق به الضرر رفع دعاوى بحق الفاعل اعتبارياً كان أم طبيعياً

مطالبات بإحداث محاكم شعبية

محمد منار حميجو

أعلن وزير العدل نجم حمد الأحمد عن إعداد مشروع قانون يتضمن منح الحق لأي مواطن سوري مقاضاة الدول والمنظمات والشخصيات الدولية أمام القضاء الوطني ومن ثم رفع الدعوى إلى القضاء الدولي موضحاً أن هذا المشروع لا يتعارض مع القانون والاتفاقيات الدولية.

ورداً على سؤال الـ«الوطن» عن طبيعة المشروع قال الأحمد: إنه يتم تحريك الدعوى العامة عن طريق النيابة العامة ومن ثم الحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للمتهم أو المدعى عليه ومن ثم السير في إجراءات الدعوى مشيراً إلى أنه يتم رفعها إلى القضاء الدولي لمحاكمة الجهة المسؤولة عن الضرر الذي ألحقته بالمواطن مهما كانت.

وكشف الأحمد على هامش الندوة التي أقامتها وزارة العدل أمس بعنوان: «السيادة الوطنية السورية بمواجهة التحالف الدولي الأميركي» أن بدء تحريك بعض الدعاوى بحق من ارتكب جرائم في سورية ومنها الدعاوى المتعلقة بالمعامل والمنشآت التي سرقت والدعاوى المرفوعة من الحكومة وذوي الضحايا من المدنيين والعسكريين الذين ذهبوا ضحية الاستهداف الأميركي المنهج على مواقع في دير الزور.

وأكد الأحمد أنه تم الانتهاء من جمع الأدلة لبعض الجرائم ومنها الواقعة في بلدة خطاب وحظلة بريفي حماة ودير الزور إضافة إلى الجرائم الواقعة في ريف اللاذقية الشمالي مشيراً إلى أنه سيتم اللجوء إلى القضاء الوطني والدولي لمقاضاة الجهات المسؤولة عن ذلك سواء كانت حكومات أو منظمات دولية.

ولفت الأحمد إلى أن وزارة العدل لم تتأخر في مسألة رفع الدعوى أو المعركة القانونية باعتبار أن المعركة القانونية تأتي بعد توثيق الجرائم من القضاة وضبط حالات الضحايا من الأطباء الشرعيين وهذا ما تعمل عليه الوزارة ولاسيما أن الجرائم ما تزال مستمرة في البلاد.

وشدد الأحمد على أن الدولة لن تترك أي ممارسات خاطئة بحق المواطنين أو المنشآت إلا ستفضحها وتقاضي المسؤولين عنها وهذا ما يتم حالياً بكشف الكثير من الممارسات التي ارتكبت على البلاد سواء من التحالف الدولي المزعوم التي تقوده الولايات المتحدة الأميركية أو من الداعمين للعصابات المسلحة مؤكداً أن لدى الحكومة السورية العديد من الخيارات غير اللجوء إلى مجلس الأمن ومنها اللجوء إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة والقضاء الدولي.

وأضاف الأحمد: من المعروف أن مجلس الأمن تسيطر عليه الدول العظمى ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان تمرير قرارات ضد الدول الداعمة للعصابات المسلحة وهي بالأساس أعضاء دائمة في المجلس لها الحق في استخدام حق النقض الفيتو ضد أي قرار لا يتوافق مع مصالحها.

وفيما يتعلق بالندوة التي أقامتها الوزارة قال الأحمد: إن الهدف منها كشف الجرائم الدولية التي ارتكبت في سورية وانتهاك الأجواء السورية وقصف المنشآت الصناعية والمشافي والتعرض للمدنيين العزل في أكثر من مكان إضافة إلى الدعم غير المحدود المقدم من الدول وبعض المنظمات الدولية للعصابات المسلحة مؤكداً أنه تم التحضير الدقيق والممنهج لإقامة الدعاوى من الدولة أو المواطنين الذين تعرضوا للأذى بحق من ارتكب الجرائم أو ساهم فيها. وخلال الندوة أكد المحاضرون أن التحالف الدولي المزعوم الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية غير شرعي ويعتبر تدخلاً وانتهاكاً لسيادة الدولة ومخالفاً للقانون الدولي الذي وقعت وصدّقت عليه الحكومة السورية مطالبين بإحداث محاكم شعبية غير الرسمية للسماح للمواطنين بتحريك الدعاوى بحق من ارتكب الجرائم أو ساهم بارتكابها عبر تمويل العصابات المسلحة.

كما طالب بعض شيوخ العشائر الحاضرين في الندوة بضرورة تفعيل دورهم في ظل الأزمة السورية وذلك للأهمية الكبيرة التي يلعبونها في المناطق الشرقية بالصمود بوجه العصابات المسلحة وذلك على غرار دور العشائر في العراق ولاسيما في معركة الموصل.

من جهته بيّن المحامي العام بريف دمشق عبد المجيد المصري أن القانون المدني السوري بحث في أحقية كل مواطن سوري متضرر باللجوء إلى القضاء للمطالبة بحقه تحت مبدأ القاعدة القانونية كل خطأ سبب الضرر للغير يلزم فاعله بالتعويض، موضحاً أن التعويض له شقان شق مادي والآخر معنوي.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال المصري: كل مواطن على امتداد الجغرافية السورية لحق به الضرر يستطيع مقاضاة الجهة التي سببت له الضرر سواء كانت اعتبارية أم طبيعية ضارباً مثلاً أصحاب المنشآت الصناعية الذين سرقت منشآتهم يستطيعون اللجوء إلى القضاء.

وأكد المصري أن مشروع القانون الذي تعده وزارة العدل حول السماح للمواطنين في مقاضاة أي جهة أو منظمة دولية سيكون أوسع وذلك بأنه سيسمح للمواطنين بمقاضاتها أمام القضاء.

مشروبات روحية بين طلاب المدارس

عبد القادر: نعاني أزمة أخلاق وهناك من يبيع أدوية الأمراض المزمنة

القنيطرة - خالد خالد

لم تخرج جلسة مجلس محافظة القنيطرة في دورتها العادية الأخيرة من العام الحالي عن سابقاتها، فمعظم المطالب قديمة وسبق أن طرحها الأعضاء ومنها ضرورة دخول السرافيس إلى مدينة البعث وإعادة أهالي مفرق حجيرة والبويضة وسبينة والذيابية إلى منازلهم بالسرعة الممكنة وإعادة تأهيل مدرستين بالسيدة زينب ومعالجة نقص المقاعد الدراسية في تجمع الدويلعة ووجود قاعات دراسية من دون أبواب والمطالبة بإجراء صيانة للنوافذ والأبواب بالتجمع المذكور وأهمية ضبط عملية توزيع الدواء المزمن وحصول غير المرضى على الدواء بغير وجه حق، والتساؤل عن سوء تنفيذ مشروع الصرف الصحي بتجمع قدسيا وانسداد المجاري منذ عشرين يوماً والمطالبة بإحداث مركز للتعويضات السنية وتوزيع الكادر الكبير والفائض عن الحاجة والموجود بالعيادات الشاملة بالحلبوني.

ولكن اللافت ما طرحه عضو المجلس محمد دغيلة من انتشار ظاهرة التدخين والمشروبات الروحية بين طلاب المدارس في مدينة البعث ولأعمار صغيرة من عمر ٩-١٤ سنة، والتساؤل عن صيانة ست ابار للمياه بتجمع حجيرة ولا يقطن بالتجمع سوى عائلات قليلة وفي حي واحد فقط وتجاهل دراسة شبكة الصرف الصحي ونقص المياه في تجمع عرطوز الضهرة، والمطالبة بتعديل نظام ضابطة البناء في تجمعي جديدة عرطوز الفضل والضهرة وإضافة طابق إضافي نظرا لعدم وجود عقارات فارغة نتيجة الكثافة السكانية الكبيرة بعد استقرار المهجرين فيها، إضافة إلى الصعوبات بإدخال مادة الاسمنت إلى تجمع البطيحة واحداث مجمع تربوي لمنطقة قطنا والقرى المحيطة والتابعة لمحافظة القنيطرة للتخفيف من معاناة الكادر التربوي من مراجعة مساكن برزة أو الزاهرة أو ارض المحافظة والذي طالب به بسام هزاع الشرعبي العنزي وأخيراً تشكيل لجنة من أعضاء مجلس المحافظة لمتابعة إعادة أبناء المناطق التي طهرها الجيش من العصابات الإرهابية المسلحة إلى بيوتهم ومنازلهم ومن دون إجراء الصيانة اللازمة للتخفيف على المواطنين من دفع الإيجارات المرهقة.

محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر في رده على تساؤلات الأعضاء أكد عدم انتظاره انعقاد المجلس لسماع هموم ومطالب المواطنين في مناطق إقامتهم، فهناك جولات ميدانية يقوم بها وباب مكتبه مفتوح لأبناء المحافظة لسماع شكاويهم ومطالبهم المحقة، منوها بأن ما تم طرحه من تساؤلات وطروحات سيتم تلبيتها وفق الإمكانات المتاحة ووفق الأنظمة والقوانين النافذة.

وأشار المحافظ إلى أننا نعاني أزمة أخلاق فهناك أشخاص يحصلون على مخصصات ليس من حقهم كالأدوية المزمنة ويقومون ببيعها، منوها بانتظار صدور التشريع اللازم من أجل إعفاء أي شخص مقصر ابتداء من عضو المكتب التنفيذي وانتهاء برئيس البلدية.

وطالب عبد القادر أعضاء المجلس بممارسة دورهم الرقابي والتواصل مع المواطنين ومكافحة الفساد والهدر من خلال متابعة المشاريع الخدمية بالتجمعات التي فيها، مشدداً على أن هموم المواطنين كبيرة وعلى رأسها تهجيرهم من منازلهم من العصابات الإرهابية.

واختتم المحافظ تأكيده أن حضر ستبقى الشوكة في عين إسرائيل والعصابات المسلحة وإفشال مخططاتهم في إقامة المنطقة العازلة والرد الطبيعي عليهم هو وجودنا على أرض المحافظة فالقنيطرة أمانة في أعناقنا جميعاً ولن نخرج منها إلا منتصرين أو شهداء.

ودعا رئيس مجلس المحافظة محمد صالح المحاميد الأعضاء بالتفاعل مع المجتمع المحلي للتواصل مع المعنيين من أجل النهوض بالواقع الخدمي على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بدمشق وريفها.

الاختناق المروري في طرطوس بلا حلول حالياً...!

طرطوس- محمد حسين

ظاهرة الازدحام المروري على أشدها في مدينة طرطوس وهي مرشحة للتفاقم لغياب الحلول حالياً بوجود عشرات مكاتب السيارات والمطاعم والمقاهي التي تكاثرت هذه الأيام لأسباب مجهولة في ظل الغلاء المتفاقم أيضاً..

والأرصفة التي أكلتها الأكشاك ولم تترك منها إلا القليل الذي تقاسمته مكاتب بيع السيارات.

المهندس حامد حسين مدير الصيانة والخدمات في بلدية طرطوس قال: تشهد مدينة طرطوس اختناقات مرورية كبيرة وعلى جميع المحاور والشوارع والأحياء ولاسيما في الوسط التجاري والمنشآت والمؤسسات العامة ولاسيما في أوقات الدوام الرسمي ويمكن تلخيص أسباب الواقع الحالي للمرور والسير فيما يلي:

ازدياد عدد سكان المدينة بشكل كبير جداً ولاسيما العائدين والنازحين وأغلبهم ترافق مع السيارات الخاصة إضافة إلى بعض السيارات العامة التي أصبحت تعمل في المدينة وبالتالي ازدياد الحركة المرورية بشكل كبير بنوعيه الخاص والعام.

إغلاق بعض الشوارع الرئيسية أمام ومحيط المؤسسات والأبنية الحكومية والمدارس والتي في أغلبها شوارع حيوية ومؤثرة في الحركة المرورية في المدينة .

ويرجع المهندس حامد الاختناقات إلى عدم تقيد الإخوة المواطنين في أحيان كثيرة بقوانين السير من حيث الوقوف الآمن والسليم وأصول الوقوف والتوقف واستخدام المواقف العامة والخاصة.

علماً بأن المدينة كانت قد وضعت الحجر الأساس واللبنة الأولى في حل المشكلة المرورية من خلال اعتماد دراسة مرورية شاملة للمدينة قامت بدراستها جهات علمية متخصصة (جامعة تشرين) وذلك قبل حلول الأزمة الراهنة في البلد – التي كان من شأنها لو كتب لها التنفيذ أن تخفف الازدحام المروري في المدينة.

حيث إن هذه الدراسة تتضمن حلولاً مرورية بدءاً من تنفيذ دوارات جديدة نفذت المدينة قسماً منها .. وتعديل واقع بعض الدوارات الحالية وتحديد اتجاهات حركة المرور في الشوارع الرئيسية والفرعية .. وتحديد مواقع المواقف للسيارات لتكون مأجورة حيناً ومجانية في أحيان أخرى.. واقتراح حلول جذرية ومهمة من جوّر وأنفاق في بعض التقاطعات الخطرة بوضعها الحالي.. واقتراح خطوط النقل الجماعي والنقل الداخلي لتخديم المواطنين والتخفيف من استخدام الإخوة المواطنين لسياراتهم الخاصة.. ودراسة إشارات مرورية للتقاطعات في المدينة..

ويتابع المهندس حامد : لكن تنفيذ الدراسة المرورية يتطلب تأمين التمويل اللازم للمستلزمات على اختلافها بدءاً من الشاخصات المرورية والإشارات الدالة والتحذيرية وصولاً إلى تطبيق الحلول المرورية الضخمة مثل الجسور والأنفاق.

إلا أن ضعف التمويل وعدم توافره وقفا عائقاً في وجه المدينة فيما يخص التنفيذ.. وأن مداخل المدينة (مشروعي عقدة الشيخ صالح العلي وعقدة دوار الكراجات الجديدة) وتعثر تمويلهما هو دليل على عدم إمكانية المتابعة في التنفيذ.

ويضيف المهندس حسين: كما أن المدينة طبقت جزءاً من هذه الدراسة من جهة تحديد اتجاهات السير في بعض الأحياء ولاسيما المشبكة العليا ولكن الدراسة المرورية لا يمكن تجزيء تنفيذها لأن التطبيق الكامل لها هو شرط أساسي لنجاحها والوصول إلى حل نهائي للاختناقات المرورية الحالية.

اقتراب الشتاء يزيد من مبيعات السجاد

حماة - محمد أحمد خبازي

باعت الشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد ٣٣٠٥٣م٢ من السجاد الصوفي عبر منافذها في حماة ودمشق والسويداء خلال تشرين الأول الماضي، بلغ قيمتها ٢٢٠ مليوناً و٥٥٤ ألف ليرة. وأكد مديرها العام المهندس طارق الصباغ أن الزيادة في المبيعات مردها لإجراءات التسويق المتبعة والمتضمنة تسويق السجاد الصوفي للمؤسسة العامة الاستهلاكية والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية سندس لتزويد صالات البيع التابعة لهما بـ٧٠ ألف م٢ من السجاد الصوفي منها ٥٠ألف متر مربع للمؤسسة العامة الاستهلاكية و٢٠ألف م٢ لسندس إضافة إلى طرح السجاد عبر منافذ البيع التابعة للشركة في حماة ودمشق والسويداء بأسعار مخفضة لبيعها نقدا وبالتقسيط للعاملين في الدولة حيث يبلغ سعر المتر الواحد من السجاد نحو ٧٢٠٠ ليرة كما يتم بيعه بالتقسيط للعاملين في الدولة ودون سلفة ولمدة ٢٤ شهرا وبسعر ٧٥٠٠ ليرة للمتر الواحد.

وقال:إن الإيرادات الأعلى كانت في معمل السويداء حيث بلغت قيمة مبيعاته نحو ١٤٧ مليوناً و٨٣٢ ليرة يليه معمل حماة بقيمة ٦١مليوناً و٢٦٢ ألف ليرة ثم معمل دمشق بقيمة تصل إلى نحو ١١مليوناً و٤٦٠ ألف ليرة، وإن الإنتاج المحقق خلال الفترة نفسها بلغ ٣٧١٤م٢.

ودعا إلى رفد الشركة بدماء جديدة من العمال حيث إن الحاجة الفعلية لمعامل الشركة تبلغ/٦٠٠/عامل وعاملة في حين لايوجد سوى/٤٥٤/عاملاً وعاملة موزعين على ١٦٢عاملاً في حماة و١١٩ بدمشق و٩٦عاملاً بالسويداء و٧٧ عاملاً بحلب.

بريد مطابقة آليات نقل الحسكة علاجه إلى متى؟!

الحسكة - دحام السلطان

من القضايا الشائكة التي لا تزال تشغل بال المواطن في الحسكة ذات المساحة الجغرافية الواسعة المرامي والأبعاد، موضوع المطابقة الخاصة بلوحات الآليات التي تعود ملكيتها لذاك المواطن، الذي لا يزال يتذوّق الأمرّين حيال حصوله على براءة الاختراع الخاصة بوصول إضبارة آليته الجديدة من خارج ملاك نقل محافظة الحسكة باعتبارها الشرط الجزائي اللازم لمنحه براءة تملّكه للآلية قانوناً! فإلى متى ستظل (العصلجة) في الأمر قائمة وهي التي تكمن في الآليات التي تعود تابعيتها لمديريات النقل في المحافظات الأخرى، لذلك فإن المواطن لا يزال مضطراً وهو مرغم على أمل الانتظار إلى حين لحظة وصول البريد الخاص بذلك إلى مديرية نقل محافظته، لكي يتمكن المختصّون فيها من إجراء عمليتي التفحيص والتمحيص قبل الوصول إلى إجراء عملية المطابقة الدقيقة المعنية بحسابي الحقل والبيدر الخاصّين بالآلية، ولكن بعد ماذا؟ بعد أن ينتظر المواطن شهوراً ربما تكون طويلة لكي تصل الإضبارة الخاصة بآليته التي ينحصر أخذ الموافقة فيها بالمطابقة لكن بعد أن تصل بكاملها على ظهر ذلك البعير الأعرج الذي كل وملّ، وملّ المواطن معه أيضاً من حتمية الانتظار.! لأن الشروط الناظمة لعمل مديرية النقل غير مسموح التعامل فيها مع ورقيات الأضابير التي تصل من مصدرها إلى مصبها بالطرق الإلكترونية عن طريق الفاكسات ووسائل شبكة النت المختلفة وسواها، لذلك فإن الآلية الجديدة الواردة إلى المواطن من المحافظات الأخرى ستظل (مطوّفة) وبلا هوية لحين وصول مستنداتها القانونية الورقية بالكامل وبالصوت والصورة التي ستثبت شرعيتها، كما أن (تقليد) العمل السابقة باللوحات التي كانت تُعرف بالتجربة والاختبار والمرور المؤقتة التي كانت تمنح المالك (المواطن) هامشاً كحالة شرعية وقانونية لكي تعطيه المهلة اللازمة لحين وصول فرس الإضبارة إلى مربطها لدى النقل كأقل تقدير! ومن ثم التفكير بالمرحلة اللاحقة والقانونية الأخيرة، وكله في المحصلة يُشكل عبئاً على المواطن في الحسكة الذي يعيش حالتين مزدوجتين مع المؤسسة الرسمية التي تُمثل الدولة، وغير الرسمية التي تُعرف بما يُسمّى بالإدارة الذاتية، وهي التي باتت تسيطر على مساحات واسعة من جغرافية مدن وبلدان وأرياف المحافظة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا لا تنتدب الوزارة أو المديريات المعنية بذلك، مندوباً مختصاً يكون دوره التفرّغ لنقل الأضابير من مصادرها إلى مصبها، بدلاً من عملية الشحن التي أصبحت ترفع الضغط والسكر والكوليسترول معاً لدى المواطن، إذا كانت الغاية رفع كتف عنه وهو الذي باتت تحتاجه الدولة كما هو يحتاجها.!

وحيال هذا الموضوع فقد ربط مدير النقل بالحسكة المهندس عثمان فهد السلمان ذلك: مؤكداً بتأخر وصول البريد الخاص بعمل المديرية، بما فيه أضابير الآليات المنقولة من المحافظات الأخرى إلى الحسكة لسببين اثنين، أولهما وجود المستودعات التابعة لبعض مديريات النقل والتي تحتوي أضابير الآليات في المناطق الساخنة التي يصعب الوصول إليها (برياحة) ونقل ما تحتاجه المديرية منها بسهولة، والسبب الثاني يكمن في وصول البريد إلى الحسكة بالطرق الاعتيادية التي كان معمولاً بها ما قبل الأزمة، إضافة إلى حالة الظرف الراهن الذي تعيشه المحافظة المقطعة الأوصال بريياً مع المحافظات الأخرى ومع المركز، لذلك فقد انحصر وصول البريد عن طريق الشحن بالطيران جواً، وهذه الإجراء له ترتيبات ليست من اختصاصنا! مبيّناً أن آلية العمل في المديرية حيال هذا الموضوع مشلولة ولا يمكن القيام بأي إجراء لحين وصول الإضبارة ومطابقة بياناتها عندنا مع بيانات الجهة الصادرة عنها سواء كانت بيانات خاصة بالآلية أو وكالات خاصة بأصحاب العلاقة وبالتالي فإنه لا صلاحيات لدينا، بإعطاء المواطن المالك أية وثيقة رسمية أو مهلة قانونية حيال ذلك.!

وبالنسبة للحلول فقد أشار السلمان وحصرها بعملية معالجة تأخّر الأضابير لمعالجة (شغل) المواطن بالسرعة الممكنة، مضيفاً إن جميع المراسلات الإلكترونية والفاكسات التي تصلنا من مصادرها بخصوص تسجيل الآليات لا تفي بالغرض الخاص بتسجيل الآلية ومنحها الهوية القانونية لدينا، باستثناء الإجابة عليها فيما يخص الجانب الإجرائي المتعلق بفقدان إضبارة أو عدم تسجيل آلية وسوى ذلك.